

الجزائر في: 15 ماي 2022

وزير الإسكان والتخطيط العمراني والمدينة

نحن ، مجموعات المروجين من 40 ولاية في البلاد ، نلفت انتباهكم بموجب هذا إلى الوضع الحرج الذي يمر نظراً لشغور منصب المدير العام لصندوق ، LPA2 و LPA1 و LSP به المروجون الذين اشتركوا في برامج الضمان . والضمان المتبادل لتطوير الممتلكات . أنت على علم بأن أكثر من 600 ملف مروج معلق بسبب عدم وجود برمجة لجنة الضمان والتوقعات . يمكن أن يكون هذا الوضع المؤسف والضار للالتزامات التعاقدية ضاراً جداً للشركات في القطاع ويمكن أن يعرض صحتها المالية للخطر بشكل خطير . باختصار ؛ إنه يضر بكل من مطوري العقارات والمشتريين الذين ينتظرون منازلهم لفترة طويلة جداً . السيد الوزير ، من الضروري التذكير هنا بالعديد من العوائق الإدارية التي تعرض لها المروجون خلال السنوات العشر الماضية . بل إنهم حُمِلوا مسؤولية التأخيرات التراكمية التي تُعزى إلى بطء معالجة الملفات من قبل الإدارة وعلى مستوى العدالة ما الذي يمكن للمطورين الرد عليه اليوم لشكاوى المشتريين الذين لم يروا شيئاً قادماً ، يطالبون بسداد المدفوعات التي قدموها لشراء منازلهم؟ يجب إيجاد حل سريع لهذه الخلافات التي لم يولدها المروجون . لا يستطيع المروجون ، الخانقين مالياً ويواجهون العوائق المصرفية ، إيجاد حلول لهذه المشاكل المعقدة التي استمرت لسنوات . لقد حاولنا التعامل مع الأمور الأكثر إلحاحاً ، من خلال إجراء بعض المبالغ المستردة . لكن وهو أمر ، Caisse Nationale du Logement الوضع اليوم لا يطاق . نحن في مأزق مطلق . لا يمكن لـ منطقي ، الوفاء بالمدفوعات إلا عندما يتم تجميع الملفات جيداً . على الرغم من إصرار الرئيس عبد المجيد تبون الذي أوصى مراراً وتكراراً برفع المعوقات ، تواصل الإدارة غض الطرف عن برامج الإسكان التي اتفقت الدولة على بذل جهود كبيرة من أجلها لضمان حصول الفئات الأفقر على فرص لائقة . السكن . إذا كان علينا تقييم جميع البرامج ، فيمكننا ملاحظة أنه تم منح ميزانيات كبيرة ، ولكن تظل الحقيقة أن آلاف الوحدات السكنية لا تزال معلقة . الحمد لله ! منذ بعض الوقت ، بدأنا نرى الأمل في أن الوضع سينفتح ؛ تم الإفراج عن تعديل التصاريح المحظورة منذ أكثر من 10 سنوات . نود أن نشكر السيد عبد المجيد تبون ، الوحيد الذي نظر في مصيرنا . إنه يعرف حقيقة الحقائق ويتقن تماماً المشاكل التي يواجهها الجزائريون . نلاحظ حالياً أن الوعود التي قُطعت قبل الانتخابات تتبلور اليوم . السيد وزير الإسكان ، ولأننا نثق في إحساسك بالإنصاف ، نطلب منك وضع حد للخلل الوظيفي الذي يعاقب كل من المشتري والمطور ، والذي هو أيضاً ضحية للعقبات التي يمر بها

الأخير. نطلب منكم ، معالي الوزير ، أن :- بالنظر إلى السياق الحالي ، فإن التدخل الوشيك من جانبك ضروري لتعيين مدير لصندوق الضمان .- للمطورين مقترحات وحلول لإخراج برامج الإسكان من هذا المأزق الكافكاوي .إن الحاجة الملحة هي مراجعة القانون 11/04 وهو قانون يعاقب مطوري العقارات .- للعلم هناك أكثر من 250000 ملف على مستوى العدالة .هناك سبب للتشكيك في هذا الوضع اليوم من أجل التحرك نحو مخرج من الأزمة .وتحقيقا لهذه الغاية ، نطلب منكم ، سيدي الوزير ، تشكيل لجنة وساطة للتعامل مع مختلف العوائق والسماح باستئناف مواقع البناء ، مع أكبر مشاركة ممكنة لجميع المعنيين بهذه البرامج .نحن تحت تصرفك الكامل لعرض الحلول المقترحة من قبل المروجين .لدينا واجب ومسؤولية للعمل معًا من أجل هذه الجزائر الجديدة من أجل إرضاء المشتريين القلقين .لاستعادة الثقة

تجمع 40 ولاية.